الأمم المتحدة

A/C.3/52/SR.23

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

2 February 1998
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوزاكا . . . . . (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records, Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

97-82464

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشـــردين، والمسائل الإنسانية (A/52/12 و Add.1، و A/52/97، و A/52/116-S/1997/37، و A/52/273، و A/52/274 و Corr.1، و A/52/360)

١ - **السيدة أوغاتا** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين): **قالت في معرض تقديم تقريرها** (A/52/12 و Add.1) **إن عدد الأشخاص المسؤولة عنهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد هبط من الذروة التي بلغها في عام ١٩٩٦، وهي ٢٦ مليون نسمة، إلى حوالي ٢٣ مليون نسمة. وقد أتاحت التسويات التي أنهت بعض الحروب الأهلية التي استمرت لأمد طويل في بعض الأماكن مثل توغو وغواتيمالا وفييت نام ومالي وموزامبيق وميانمار، لملايين اللاجئين وغيرهم من المشردين أن يعودوا إلى ديارهم، كما أن بعض الحالات التي ظلت مستعصية على الحل لأمد طويل، مثل حالتي ليبريا والصحراء الغربية، بدأت تتخذ اتجاها أكثر إيجابية.**

٢ - **بيد أنها تطرقت إلى الوضع في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا فقالت إن تلك المنطقة تضع أمام المفوضية تحديات لم يسبق لها مثيل في تاريخ تلك الهيئة، ولا تكاد تدع مجالا لأي ممارسة مجدية لدور الحماية الدولية الذي تضطلع به. وقد أدى الهجوم الذي وقع على مخيمات اللاجئين في الجزء الشرقي من زائير السابقة، وتدمير تلك المخيمات في أواخر عام ١٩٩٦، إلى اندفاع ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ إلى العودة مهرولين إلى رواندا، بينما لم يلتفت أحد إلى مطالبة المفوضية بتوفير قوة عسكرية دولية للمساعدة في إنقاذ الجموع الأخرى التي تقدر بعدة مئات من الآلاف من الأشخاص الذين فروا غربا إلى داخل غابات زائير السابقة. واضطرت المفوضية والمنظمات الإنسانية الأخرى إلى أن تقوم وحدها بإنقاذ اللاجئين، وأن تختار بعد ذلك بين أن تعيدهم إلى مناطق لا يمكن أن تضمن فيها سلامتهم أو أن تتركهم نهبا للموت الذي يكاد يكون محققا في غابات زائير. ويضاف إلى ذلك أن إمكانية الوصول إلى اللاجئين كثيرا ما تتعرض للتقييد أو العرقلة أو المنع، كما أن المواقع المؤقتة التي يأوي إليها اللاجئون تتعرض للهجمات وغيرها من الفظائع على أيدي القوات العسكرية. وقد نجحت المفوضية في إجلاء ربع مليون شخص من الروانديين، ولكن كثيرين غيرهم هلكوا بفعل الجوع والمرض أو على أيدي القوات العسكرية. واللاجئون الروانديون مشتتون حاليا في أنحاء وسط أفريقيا، ولم تنفذ حتى الآن مقترحات المفوضية بتحديد من تتطبق عليهم صفة اللاجئين الحقيقيين وحمايتهم، إلا في ملاوي وجمهورية أفريقيا الوسطى.**

٣ - **واسترسلت قائلة إن الانتهاكات المتكررة لحقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد اضطرتها إلى إيقاف أنشطة المفوضية هناك. وعقب وقوع مزيد من الانتهاكات، طلبت الحكومة إلى المفوضية أن توقف عملياتها في الجزء الشرقي من البلد. وستقصر المفوضية أنشطتها في غوما وبوكافو وأوفيرا على رصد مشاريع الإنعاش الجارية، مع العمل على إقامة أصر التعاون من جديد مع الحكومة. أما في رواندا، فإنه على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة والمجتمع الدولي لإعادة إدماج عدد يقارب مليوني شخص منذ عام ١٩٩٤، فإن عودة اللاجئين مؤخرا بأعداد ضخمة من زائير السابقة وجمهورية تنزانيا المتحدة قد أدت إلى زيادة التوتر والعنف. وتتعاون المفوضية حاليا تعاونا وثيقا مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق**

الإنسان في رصد الحالة، ولكن انعدام الأمن أوقف كل العمليات تقريبا في مناطق كثيرة في الجزء الغربي من البلد منذ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٤ - وأعربت عن شديد قلقها من تعطيل المبادئ الإنسانية الأساسية في منطقة البحيرات الكبرى، ومن عدم تصدي المجتمع الدولي لذلك. وقالت إن الحاجة ماسة إلى قيام الدول بتأكيد التزامها مجددا بإعلاء تلك المبادئ وإظهار تصميمها بمزيد من الوضوح على معالجة الأبعاد السياسية للأزمات الإنسانية. واسترسلت قائلة إنه مع اقتناعها بأن التصدي لأعمال التشريد يجب أن يكون على أساس راسخ يتمثل في إطار من المبادئ المتفق عليها دوليا، فإنها تدرك أيضا أن بعض الجماعات التي تعمل من داخل تجمعات اللاجئين الكبيرة يمكن أن تمثّل تهديدا حقيقيا للأمن. بيد أن قعود الدول عن توفير الدعم السياسي والمادي والعسكري اللازم لفصل العناصر المسلحة والمتطرفين السياسيين عن اللاجئين، هو الذي أخل بالطابع المدني لمخيمات اللاجئين وجعل التصادم بين الأنشطة الإنسانية والشواغل الأمنية لدول المنطقة أمرا محتما. ومن الضروري للحفاظ على المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين أن تدعم الحكومات الجهود الرامية إلى إيجاد السبل التي تكفل تلبية احتياجات اللاجئين إلى الحماية مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة للدول في الوقت نفسه.

٥ - وأردفت قائلة إن أزمة البحيرات الكبرى أوجدت معضلات تعتبر من أخطر ما واجهته المفوضية في مجال إعمال المبادئ الإنسانية الأساسية، ولكنها تعكس أيضا أزمة أوسع نطاقا تمس أجزاء العالم الأخرى، بما فيها أكثر البلدان رخاء. ومما يبعث على شديد الانزعاج في هذا الصدد تزايد القيود على منح اللجوء في البلدان الصناعية، وعمليات الاعتراض التي تجري في عرض البحر، والتفسير الضيق لتعريف اللاجئ؛ أما البلدان النامية، التي تحيق بها مشاكل اقتصادية خطيرة، فلا يمكن أن يتوقع منها أن تطبّق سياسات تتسم بالانفتاح والسخاء إزاء اللاجئين إذا لم تضرب البلدان الغنية أمثلة إيجابية فيما يتعلق بحقوق اللاجئين.

٦ - واستطردت قائلة إنه في حين أن بعض مشاكل اللاجئين قد أصبحت أيسر حلا بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن ازدياد تواتر المنازعات الداخلية واشتداد قسوتها يعقّدان حل مشاكل أخرى في أنحاء العالم المختلفة. ولا تزال إعادة اللاجئين إلى أوطانهم هي الحل المفضل لمحنة هؤلاء الأشخاص، ولكن إعادة إدماج العائدين في أعقاب انتهاء النزاع يمكن أن تكون متعسرة للغاية، خصوصا في الحالات التي لا تكون فيها الأسباب الأساسية للمنازعات قد حُلت تماما.

٧ - وذكرت أن المفوضية قد عززت من خبرتها الفنية وقدرتها على التعامل مع حالات العودة المنظمة وأيضا مع حالات العودة للعيش في ظل أوضاع يسودها بشدة انعدام الأمن والدمار المادي، وتجابه اللاجئين فيها مشاكل وجود الألغام الأرضية، ونقص الإجراءات القضائية، ومسائل ملكية الأرض ومدى توافرها، ودمار الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. ويلزم في ظل هذه الظروف إيلاء الانتباه للسبل التي تكفل تعزيز إعادة الإدماج والتعمير والمصالحة، مما يتطلب الالتزام بعملية بناء السلام التزاما مطردا ومنسقا بدرجـــة تفوق بكثير ما درج عليه الحال حتى الآن.

٨ - وتطرقت إلى الحالة في البوسنة والهرسك، فقالت إن العدد الذي يقارب ٠٠٠ ١٨٣ من اللاجئين و ٠٠٠ ٢٠٠ من المشردين الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية يمثل قدرا ضئيلا نسبيا من المليونين الذين شردهم النزاع؛ وعلاوة على ذلك، فإن معظم العائدين قد عادوا إلى مناطق الأغلبية، التي يتمثل التحدي الرئيسي فيها في التعمير المادي. وقد بدأت المفوضية أيضا اتخاذ عدد من المبادرات الرامية إلى تشجيع العودة إلى مناطق الأقليات، ولكن توافر الدعم السياسي والعسكري الشامل بقوة تفوق بكثير ما هو متوافر حاليا أمر لا غنى عنه للنجاح في إعادة اللاجئين والمشردين وإعادة بناء مجتمع متعدد الأعراق يتمتع بالاستقرار.

٩ - واستطردت قائلة إن أحد الجوانب الإيجابية لأنشطة إعادة الإدماج التي تضطلع بها المفوضية في جميع أنحاء العالم هو تركيزها على مستوى القواعد الشعبية وعلى العائدين ومجتمعاتهم المحلية بوصفهم العناصر الفاعلة الأساسية في عملية إدماجهم. بيد أن الحاجة تدعو أيضا إلى تطبيق مزيد من الاستراتيجيات الشاملة على جميع المستويات؛ وإذا أريد للعودة إلى الوطن أن تكون مستدامة، فإن من المهم بصفة خاصة أن تبدأ مشاركة الوكالات الإنمائية لدى نشوب الأزمات.

١٠ - وأردفت قائلة إنه كخطوة في هذا الاتجاه، تواصل المفوضية بذل جهودها لإضفاء الطابع النظامي على العلاقات مع شركائها المعنيين بالتنمية وحقوق الإنسان. فبالإضافة إلى التعاون الوثيق التقليدي مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وكثير من المنظمات غير الحكومية، تشمل التدابير التي اتخذت مؤخرا إبرام إطار جديد للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتعاون مع البنك الدولي في صوغ نُهج جديدة إزاء أنشطة التعمير فيما بعد انتهاء النزاع، وإبرام مذكرة تفاهم مع العمليات الميدانية لحقوق الإنسان. وترحب المفوضية بتركيز الأمين العام على صوغ استراتيجية متكاملة للمنظومة بأسرها على الصعيد القطري، بوصفها عاملا مهما في تأمين حلول دائمة لمسألة الإعادة إلى الوطن، وتشعر بالاغتباط إزاء المبادرات المتخذة في سياق إصلاح الأمم المتحدة بغرض جعل أعمال المنظمة أكثر ترابطا في مجال الشؤون الإنسانية.

١١ - واستطردت قائلة إنه مع امتنانها لاستمرار الدعم المالي الذي تقدمه الحكومات المانحة إلى المفوضية، فإنها تشعر بالقلق إزاء الانخفاض في تمويل الأنشطة المدرجة في إطار البرامج العامة، مما يعرض للخطر قدرة المفوضية على مساعدة اللاجئين في الحالات غير الطارئة وعلى تأدية بعض المهام الرئيسية الأخرى. وأضافت قائلة إن تحقيق النجاح في بعض العمليات الخاصة، مثل عمليات الإعادة إلى الوطن في ليبريا وأنغولا وطاجيكستان، يستلزم أيضا زيادة الدعم المالي.

١٢ - وأردفت قائلة إن البشائر الطيبة التي تنبئ بحدوث انخفاض عام في عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، لا تنفي أن القتال لا يزال دائرا في حومة صراعات مريرة في أنحاء العالم المختلفة، مما يؤدي إلى تشريد جموع سكانية متنوعة. ولا يزال هناك لاجئون أبرياء يتعرضون لشرور العناصر العسكرية المهزومة والمتطرفين السياسيين بل والأشخاص المدانين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ولا تزال جموع السكان المدنيين تُستهدف بصورة متزايدة من جانب الجماعات المتناحرة التي تتصارع من أجل السيطرة على الأرض أو البشر. ونتيجة لذلك، فإن الموظفين العزل المفتقرين إلى الحماية التابعين للمفوضية وغيرها من الوكالات الإنسانية كثيرا

ما يتعرضون لخطر النيران المتبادلة بين الأفرقة المتصارعة بل وللهجوم المباشر عليهم أحيانا. واسترسلت قائلة إن هذه أوضاع لا يمكن قبولها، ودعت إلى أن تقدم الحكومات كل ما يمكن من الدعم لكفالة سلامة وأمن موظفي الأنشطة الإنسانية، وبخاصة الموظفون الوطنيون.

١٣ - وقالت في ختام كلمتها إن التقدم الذي أحرزته المفوضية في اكتساب القدرة التنفيذية على الاستجابة يلزم أن تناظره آليات سريعة وفعالة بقدر مماثل على الصعيد السياسي من جانب الحكومات. ولا يمكن أن يتوفر الإطار اللازم لبناء حلول دائمة في المجتمعات التي أصابها التمزق إلا بتوافر الإرادة السياسية لدى الحكومات، وهو أمر لا يمثّل مسؤولية مشتركة لها فحسب، بل هو أيضا صالحها المشترك. ولا يمكن أن يكون هناك استثمار في أمن العالم مستقبلا أفضل من منع وحل المشاكل التي تؤدي إلى حدوث تدفقات اللاجئين وغيرها من أشكال التشريد القسري.

١٤ - **السيد كابنغا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): طلب إلى المفوضة السامية أن تعالج مشكلة الأفراد المسلحين الذين يستغلون المفوضية وغيرها من الوكالات الإنسانية في اجتذاب تجمعات اللاجئين الأبرياء أو التلاعب بهم بطرق أخرى، ليتخذوا من تلك التجمعات بعد ذلك قواعد لدعم عمليات الإغارة التي يشنونها على البلدان المجاورة. وسأل أيضا عما إن كانت المفوضية على عِلم بأن ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥٠٠ من اللاجئين قد عبروا الحدود إلى داخل بلده من جمهورية الكونغو على مدى الأشهر الأربعة السابقة.

١٥ - **السيدة أوغاتا** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين): قالت إن وجود مخيمات اللاجئين على قرب شديد من حدود زائير السابقة يمثل سببا رئيسيا من أسباب انعدام الأمن والمشاكل التي تواجه الوكالات الإنسانية وكذلك حكومات البلدان المعنية. واسترسلت قائلة إن المفوضية قد حاولت في عدة مناسبات دون جدوى التفاوض على تغيير مواقع المخيمات وتقليل حجمها؛ وإنها مدركة تماما للمشاكل القائمة، وتشرع حاليا في التشاور على نحو وثيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية سعيا إلى حل المشاكل الراهنة ومنع تكررها. وقالت إنها على علم أيضا بتدفق اللاجئين الآتي من جمهورية الكونغو، وإن كانت لا توجد لديها أرقام رسمية لأعدادهم. ولا تزال المفوضية تقدم المساعدة لنحو ٠٠٠ ٣٧ شخص في مخيم قرب كنشاسا، وبدأت بالفعل في معاونتهم على العودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المفوضية على علم بوجود نحو ٠٠٠ ٢٠ لاجئ رواندي في جمهورية الكونغو، إلى جانب عدد يقارب ٠٠٠ ٦٠٠ من المشردين داخليا. وأعلنت تصميم المفوضية على الاستمرار في معالجة مشكلة اللاجئين معالجة وافية في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

١٦ - **السيدة شوسلر** (لكسمبرغ): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا مشتركة في تأييد البيان الذي ستدلي به. وأعربت عن تقديرها للعمل الرائع الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشددت على تأييد الاتحاد الأوروبي لتمديد ولاية المفوضية لفترة السنوات الخمس المقبلة.

١٧ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء الازدياد في عدد المشردين داخليا، ولكنه يلاحظ بعين الارتياح انخفاض عدد اللاجئين الكلي. ويساور الاتحاد قلق بالغ من أن عودة اللاجئين والمشردين في

كرواتيا وفي البوسنة والهرسك قد تباطأت بفعل رفض الأطراف المعنية الوفاء بالتزاماتها. ويجب على تلك الأطراف أن تتخذ التدابير اللازمة لتهيئة مناخ موات لعودة اللاجئين والمشردين.

١٨ - وأردفت قائلة إن التطورات التي وقعت مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وبخاصة الادعاءات التي تزعم تعرض اللاجئين الروانديين للمذابح والتقارير التي تفيد أنه يحال بينهم بصفة منتظمة وبين الحصول على المعونة الإنسانية، تسبب قلقا شديدا. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على تمكين الفريق الذي شكله الأمين العام للتحقيق في الانتهاكات المدعاة للقانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية من إتمام عمله، ويؤيد جهود الأمين العام في هذا الصدد. ويشعر الاتحاد بالقلق إزاء الإعادة القسرية للاجئين إلى رواندا ويشدد على مسؤولية حكومة رواندا، بوصفها بلد المنشأ، عن البحث عن حلول لذلك والتعاون مع المفوضية لكفالة رصد حالة اللاجئين وإعادة إدماجهم. ويدين الاتحاد الأوروبي ما يتعرض له اللاجئون والمشردون من انتهاكات لحقوقهم الأساسية وأي استغلال للمساعدة الإنسانية في تحقيق أهداف سياسية. وينبغي لجميع الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي وحق اللاجئين في الحصول دون قيد أو شرط على المساعدة الإنسانية.

١٩ - واستطردت قائلة إن الدول هي التي تقع على عاتقها المسؤولية الأساسية عن العمل على إيجاد مناخ يسوده التسامح ومنع نشوء الأحوال التي تسبب تدفقات اللاجئين. واسترسلت قائلة إن العمل على إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين أمر على أعلى درجة من الأهمية. وتقع على بلدان المنشأ المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأحوال المواتية لإعادة لاجئيها إلى أوطانهم. كما أن على الحكومات مسؤولية حماية اللاجئين وكفالة الاحترام التام لحقوقهم الأساسية. وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يدين سياسة إعادة اللاجئين قسرا أو طردهم.

٢٠ - ودعت الدول التي لم تقم بعد بالتصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة أو الانضمام إليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وقالت إن على البلدان أيضا أن تتأكد من توافق تشريعاتها وإجراءاتها الإدارية مع الصكوك الدولية وأن تكفل تنفيذها.

٢١ - وأردفت قائلة إن الوكالات المعنية باللاجئين ينبغي أن تنسق أنشطتها التنفيذية، وإن المفوضية ينبغي أن يكون لها دور رئيسي في ذلك التنسيق. وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أمران ضروريان لمنع التشريد القسري للسكان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال منع أعمال التشريد تلك، ويشجعها على مواصلة تعاونها في هذا الصدد مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويحث الحكومات المعنية بقوة على التعاون معها في أداء ولايتها. وينبغي أن تكون حقوق الإنسان في صميم أي عملية لتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع. ومن المهم جدا في هذا الصدد التعاون الوثيق بين المفوضية وأجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات التي تعالج المسائل الإنسانية. وأضافت قائلة إن اللاجئين لهم مطلق الحق في العودة إلى بلدانهم الأصلية، وإن تلك البلدان يجب عليها أن تحترم حقوق الإنسان وأن تمكن العائدين من الاندماج بصورة تامة في المجتمع.

٢٢ - وأردفت قائلة إن أنشطة إعادة الإدماج والإنعاش الاقتصادي يجب أن تشكل جزءا من نهج منسق يكفل الانتقال السلس من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة الإنعاش والتنمية.

٢٣ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق زائد إزاء حالة اللاجئين من النساء والأطفال ويشدد على ضرورة تكييف برامج الإغاثة وفقا لاحتياجاتهم. ومما يبعث على القلق البالغ حالة انعدام الأمن بصورة متدهورة في ظروف العمل السائدة في الميدان. ويدين الاتحاد الاعتداءات التي ترتكب ضد موظفي الأنشطة الإنسانية والحواجز العديدة التي تعرقل وصولهم إلى التجمعات السكانية المنكوبة. وينبغي على جميع الأطراف المعنية بالنزاعات أن تنسق جهودها بهدف كفالة سلامة موظفي الأنشطة الإنسانية في الميدان. وينبغي أن تُحترم سلامة المفوضية ونزاهتها وحيادها احتراما تاما، وينبغي أن تُضمن للمفوضية حرية الوصول إلى جميع الأماكن التي يوجد فيها لاجئون.

٢٤ - واختتمت كلمتها قائلة إن الاتحاد الأوروبي، الذي يزود المفوضية بقدر كبير جدا من التمويل، يشدد على وجوب إتاحة الموارد الكافية للمفوضية لتمكينها من تأدية مهمتها الإنسانية. وينبغي للدول التي لا تسهم في ذلك إلا بقدر ضئيل أو لا تسهم على الإطلاق أن تتحمل نصيبا أكبر من تمويل برامج المفوضية.

٢٥ - **السيد أوادا** (اليابان): قال إنه على الرغم من حدوث تطورات إيجابية في مجال التصدي لمشاكل اللاجئين عن طريق العودة الطوعية، فإن المفوضية لا تزال تجابه عديدا من التحديات الخطيرة. فلا تزال هناك مشكلة العناية بحوالي ٢٣ مليون شخص، من بينهم العائدون والمشرودون داخليا. ولكي يتحقق حل دائم لهذه المشكلة، لا بد من النظر الى الحالة التي تؤثر على هؤلاء برمتها. ومن الضروري ضمان سلامة العائدين وتقديم مزيد من المساعدة لعمليات الإعادة الى الوطن وإعادة التوطين والمصالحة. وعودة اللاجئين الروانديين، التي لم يسبق لها مثيل من حيث حجمها ودرجة تعقدها، لم تتسبب فحسب في تأخير الانتعاش والتنمية في بلدهم الذي مزقته الحرب، بل أوجدت أيضا توترات جديدة وأثارت العنف من جديد. ومن المشاكل الأساسية التي تثير قلقا بالغا في هذا الصدد مشكلة كيفية التمييز بين اللاجئين الحقيقيين والعناصر المسلحة المندسة وسطهم.

٢٦ - واستطرد قائلا إن اليابان تؤيد المفوضية تأييدا تاما فيما تبذله من جهود لكفالة الاحترام لمبدأين غير قابلين للتفاوض هما مبدأ عدم الإعادة القسرية ومبدأ الحق في اللجوء، وتحث الحكومات المعنية على أن تبحث مع المفوضية وغيرها من المنظمات ذات الصلة السبل المحددة لتنفيذ هذين المبدأين.

٢٧ - وأردف قائلا إن مسألة سلامة وأمن موظفي المفوضية وغيرهم من موظفي الأنشطة الإنسانية أمر في غاية الأهمية. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تصبح أطرافا في اتفاقية عام ١٩٩٤ بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها كي يبدأ نفاذ تلك الاتفاقية دون مزيد من التأخير. وينبغي علاوة على ذلك توسيع نطاق الاتفاقية بحيث تشمل جميع الأفراد المشتركين في العمليات الإنسانية. وينبغي كحد أدنى أن تحدد الأمم المتحدة، مع كل عملية جديدة، ما إن كانت توجد خطورة غير عادية على سلامة الموظفين طبقا للمادة ١ من الاتفاقية. وينبغي أن تبحث كل الدول أيضا الوسائل الكفيلة بتعزيز حماية هؤلاء الأفراد. وتود اليابان

أن تتعاون تعاونا وثيقا مع الدول الأعضاء التي تشاطرها هذا الرأي في استطلاع مزيد من الإمكانيات لتحسين تلك الحالة.

٢٨ - واسترسل قائلا إنه نظرا الى أن مسألة اللاجئين تتراوح مراحلها من الإغاثة الطارئة الى الإنعاش والتعمير، فإن كل مرحلة من هذه المراحل يجب أن تكون جزءا من حل شامل. وفي حين أن المفوضية يمكنها أن تضطلع بالمرحلة الأولية التي هي مرحلة إعادة التوطين، فإن المنظمات المعنية الأخرى العاملة في ميدان التنمية ينبغي أن تتولى الأمر في مرحلة مبكرة من عملية الإعادة الى الوطن، كفالة لسلاسة الانتقال الى البرامج الأطول أمدا وإلى مرحلة السلام. وفي حين أن اليابان ترحب بتعاون المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن الحاجة ماسة الى قيام المجتمع الدولي بالتماس نهج أكثر هيكلية لمعالجة الأوضاع في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ومن الضروري في هذا الصدد أن يكون هناك تنسيق بين بلد المنشأ وبلد اللجوء وكذلك مع المفوضية وغيرها من المنظمات. وذكر أن اليابان، التي بلغت مساهمتها المقدمة الى المفوضية ١٠٤ ملايين دولار في عام ١٩٩٧، ستظل تؤيد تأييدا قويا الجهود التي تبذلها المفوضية. واختتم كلامه قائلا إنه يلاحظ بعين الارتياح أن المفوضية دخلت مرحلة تنفيذ الإصلاحات المؤسسية، وأعرب عن أمله في أنها ستنجز تلك المهمة بنجاح في ظل القيادة القوية التي تمارسها المفوضة السامية.

٢٩ - **السيد كريجكو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يؤكد من جديد التزامه بالمبدأين الأساسيين المتمثلين في حق اللجوء وعدم الإعادة القسرية، وأن ينظر في كيفية تحسين درجة التقيد بالمعايير الإنسانية. وذكر أن وفده يرحب بالأنباء التي تفيد أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد وافقت على فريق التحقيق الذي شكله الأمين العام بشأن الانتهاكات المدعاة للقانون الإنساني الدولي، ويأمل في أن تمتد روح التعاون تلك لتشمل العمليات الإنسانية الأخرى المضطلع بها في الميدان، بما في ذلك إعادة توطيد علاقات العمل السليمة بين المفوضية وجميع دول منطقة البحيرات الكبرى. وأعلن تأييد الولايات المتحدة لما تبذله مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من جهود في هذا الصدد.

٣٠ - واستطرد قائلا إن اللاجئين يمثلون مسؤولية دولية، وإن التعاون أمر ضروري لتقليل أثر التدفقات الهائلة من اللاجئين عن طريق تقاسم الأعباء، ولتزويد المفوضية بالدعم المالي والسياسي اللازم. ولا يمكن للمفوضية أن تضطلع بولايتها إلا إذا أوفت الدول بمسؤولياتها. ويجب ألا تكون المفوضية كبش الفداء عندما تفشل الحماية. ويجب على بلدان اللجوء أن تحافظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين وأن تعزز الاحترام للمبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان. ويجب كأولوية أولى أن تعمل المفوضية والمجتمع الدولي سويا مع بلد اللجوء لكفالة عدم قيام ذلك البلد بإعادة اللاجئين الى أوطانهم قسرا. وأعلن أن الولايات المتحدة ستؤيد هذا المبدأ، على صعيدي اتصالاتها العامة والخاصة مع الحكومات المعنية. وإذا بدت في الأفق نذر الإعادة القسرية، فيجب على المفوضية أن تنهض الى المساعدة والحماية بقدر ما يمكنها. ولا بد من إعلاء مبدأ العودة الطوعية، وينبغي بذل كل جهد ممكن لكي لا توضع المفوضية في الموقف العسير الذي يضطرها الى ممارسة اختيارات صعبة.

٣١ - وأردف قائلا إن الأنشطة الرامية الى إعادة تشييد المرافق الاقتصادية والاجتماعية وإعادة بناء الهياكل السياسية والقضائية يجب أن تبدأ بمجرد أن تحدث عملية الإعادة الى الوطن. وينبغي أن تحدد المفوضية إطارا

زمنيا لأنشطة إعادة الإدماج التي تضطلع بها وأن تعمل مع الوكالات الأخرى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكفالة تسليمها مقاليد الأمور على نحو سلس في تاريخ معين. وربما يمكن لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن يؤديا دورا في تنظيم إجراء منسق من هذا القبيل.

٣٢ - وأعرب عن ترحيبه بجهود المفوضية الرامية الى إضفاء الطابع النظامي على علاقاتها بالمنظمات الأخرى، حيث أن هذا يمثل خطوة حاسمة نحو تعزيز التنسيق والتعاون.

٣٣ - واستطرد قائلا إن إحدى الأولويات التي تهتم بها حكومته هي تيسير العودة الطوعية للاجئين والمشردين إلى البوسنة والهرسك. ومن المستحيل أن تتم إعادة إدماج اللاجئين أو إعادة البناء في ذلك البلد دون تحقق المصالحة، وتبذل حاليا جهود كبيرة لتحقيق هذه الغاية. وناشد المانحين أن يتبرعوا لبعض المشاريع مثل البرنامج المسمى "المدن المفتوحة"، الذي يستهدف دعم المجتمعات المحلية المتسامحة عرقيا، ومبادرة المرأة البوسنية، التي بدأتها حكومته وآخرون بالاشتراك مع المفوضية لإسناد دور أكبر للمرأة في عملية صنع القرار أملا في تفادي أخطاء الماضي. ولاحظ بعين الارتياح أنه يجري الاضطلاع حاليا بمبادرة مماثلة في الوسط النسائي في رواندا.

٣٤ - وأردف قائلا إن حكومته حرصت طوال السنوات الخمس الماضية على كفالة أن يكون برنامجها لإعادة الاستيطان مستجيبا لاحتياجات اللاجئين في مجال الحماية. وإعادة التوطين بالنسبة إلى البعض هي الحل الوحيد. ومن ثم ينبغي للمفوضية أن تعزز قدرتها على تحديد الحالات الملائمة لإعادة التوطين وإحالتها إلى بلدان إعادة التوطين.

٣٥ - وأعرب عن ترحيب حكومته على وجه الخصوص بما أحرزته المفوضية من تقدم في تعزيز الحماية المقدمة للنساء والأطفال من اللاجئين.

٣٦ - واسترسل قائلا إن من المؤسف للغاية أن تناقص الاحترام للقانون الإنساني الدولي لم ينل بخطره اللاجئين وحدهم بل امتد أيضا إلى موظفي الأنشطة الإنسانية العاملين معهم. وأثنى على بسالة موظفي المفوضية وأهاب بجميع الحكومات أن تضمن سلامتهم وأن توفر لهم إمكانية الوصول دون عائق إلى اللاجئين وضحايا المنازعات.

٣٧ - **السيد نوانثاسنغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه على الرغم من انخفاض عدد اللاجئين في العالم خلال عام ١٩٩٦، فإن مشكلة اللاجئين لا تزال مدعاة لقلق بالغ، وإن إيجاد حل لهذه المشكلة يتطلب اتباع نهج متعدد الجوانب مؤسس على عزم قوي من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة الدول المعنية مباشرة. وأشاد بالجهود التي تبذلها المفوضية لتوفير المساعدة للاجئين في الأمد القصير وكذلك لإيجاد حلول طويلة الأمد، وبخاصة عن طريق العودة الطوعية إلى الوطن، وحث المجتمع الدولي على تعزيز دعمه للمفوضة السامية وموظفيها. وأضاف قائلا إن محنة اللاجئين في العالم ينبغي ألا تكون موضوعا للمناورات السياسية؛ إذ أن هذه المسألة تستلزم اتباع نهج إنساني.

٣٨ - واستطرد قائلا إنه بعد تأسيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٧٥، اختار عدد من اللاجئين أن يغادروا البلد. بيد أنه منذ عام ١٩٨٠، عاد نحو ٢٧ ٠٠٠ من اللاويين إلى وطنهم من تايلند في إطار برنامج بدأته حكومته بمساعدة من المفوضية ودعم من بعض البلدان المانحة. وقد صودف خلال تنفيذ ذلك البرنامج عدد من المشاكل، منها حدوث تأخيرات في إجراءات الفحص المتعلقة بالبت في تمتع الأشخاص بمركز اللاجئ، والافتقار إلى الأموال الكافية للمعاونة في إعادة إدماج اللاجئين، والتردد من جانب اللاجئين أنفسهم. وأضاف قائلا إن حكومته مصممة رغما عن ذلك على إتمام البرنامج، تحقيقا للهدف الذي تصبو إليه وهو إعادة جميع اللاجئين اللاويين إلى وطنهم من تايلند.

٣٩ - **السيد آس** (النرويج): أشاد ببسالة موظفي المفوضية ودعا إلى تعزيز التدابير التي تكفل سلامتهم.

٤٠ - واستطرد قائلا إن مشكلة حماية اللاجئين والبحث عن حلول دائمة لها أعقد من أن تعالجهما الوكالات المعنية باللاجئين والوكالات الإنسانية بمفردها. وعلاوة على ذلك، لا يمكن معالجة العوامل الأساسية المسببة للتشرد إلا عن طريق العمل السياسي. وهناك اتجاه جديد يبعث على الانزعاج، يتمثل في أن التشريد لم يصبح مجرد نتيجة من نتائج النزاع، بل أصبح غايته الفعلية.

٤١ - وأردف قائلا إن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا تدعو إلى القلق بصورة خاصة. فالمبادئ الدولية لحماية اللاجئين يستهتر بها استهتارا صارخا، حيث يجبر اللاجئون على العودة إلى مناطق غير مأمونة أو يتعرضون للهجمات العسكرية، في حين أجبرت المفوضية، في الأيام الأخيرة، على إيقاف عملياتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك حاجة ماسة إلى أن تجدد دول المنطقة التزامها بالتقيد بالمعايير الإنسانية والتعاون مع الوكالات الدولية العاملة هناك، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٢ - واسترسل قائلا إن المشاكل التي تعانيها المنطقة لا يمكن معالجتها إلا باتباع نهج متعدد الجوانب يضم معا الأبعاد السياسية والعسكرية والإنسانية والاقتصادية. ولا بد كخطوة أولى من إعادة إقامة العدالة عن طريق آلية المحكمة الجنائية الدولية من أجل تمهيد الطريق أمام المصالحة وعودة اللاجئين في نهاية المطاف.

٤٣ - ومضى قائلا إنه في الدورة السابعة والأربعين للجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/51/12/Add.1)، شددت المفوضة السامية بحق على مسألة حماية اللاجئين، إذ ناشدت الدول أن تحترم مبدأي اللجوء وعدم الإعادة القسرية. وهذان المبدآن منصوص عليهما بوضوح في اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وحث جميع البلدان التي لم تصدق بعد أو تنضم إلى هذين الصكين أن تفعل ذلك. وأعلن أن الحكومة النرويجية الجديدة تعتزم اتباع نهج مخفف في منح مركز اللجوء وزيادة أعداد حصص اللاجئين. وأعرب عن أمله في أن تحذو الحكومات الأخرى حذو حكومته في هذا الصدد، لأنه وإن كانت العودة الطوعية ستظل هي الحل المفضل، فإن إعادة التوطين هي الخيار الوحيد بالنسبة لبعض اللاجئين.

٤٤ - وتطرق إلى أنشطة الإعادة إلى الوطن، فأعرب عن ترحيبه بالتقدم المحرز في البوسنة والهرسك، ملاحظا أن معظم حالات العودة محصورة في مناطق الأغلبية، مع أن الأطراف في اتفاق دايتون قد تعهدت بتيسير

العودة إلى مناطق الأقليات أيضا. وقال إنه يأمل في أن المبادرات التي تتخذها المفوضية، مثل مشروع "المدن المفتوحة"، ستيسر تلك العملية. وذكر أن العملية الكبيرة التالية التي ستضطلع بها المفوضية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم ستكون في ليبريا، وإنه سيتابع أحداثها بعين الاهتمام.

٤٥ - وأردف قائلا إن الإعادة إلى الوطن لا تتطلب فحسب معونة إنسانية قصيرة الأمد، بل تستلزم أيضا مساعدة إنمائية طويلة الأمد؛ وإن عملية إعادة البناء بعد انتهاء النزاع يجب أن تشمل تضميد الجراح والمصالحة، فضلا عن إعادة البناء المادي. وحيثما لا يمكن ضمان فعالية أنظمة الحماية في بلدان المنشأ، ينبغي للمفوضية أن تتعاون تعاونا وثيقا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لرصد سلامة العائدين. وأعرب عن ترحيبه في هذا الصدد بالتزام مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالعمل على نحو أوثق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العمليات الميدانية.

٤٦ - واختتم كلمته قائلا إنه ريثما يحل المجتمع الدولي المشاكل الأساسية التي تسبب تشريد السكان، يجب أن يكون هناك التزام قوي بالمبادئ الأساسية لحماية اللاجئين، وإنه يأمل أن يتجلى هذا الالتزام في القرار الذي ستتخذه اللجنة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

٤٧ - **السيدة كابا كامارا** (كوت ديفوار): أعربت عن اغتباطها لما ذكرته المفوضة السامية في تقريرها (A/52/12 و Add.1) من أن أكثر من مليون لاجئ قد عادوا طوعا إلى ديارهم خلال العام الماضي، وعن أملها في أن تتسارع خطى تلك العملية بفضل الخطوات المتخذة مؤخرا من أجل حل بعض المنازعات الإقليمية.

٤٨ - وأعربت عن ترحيبها بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/52/360). وقالت إن حكومتها قد شاركت في عدد من المبادرات الرامية إلى معالجة مشكلة اللاجئين في المنطقة. ففي سيراليون، قامت تلك الحكومة بمهمة الوسيط في المفاوضات التي جرت بين حكومة ذلك البلد والجبهة المتحدة الثورية، والتي أسفرت عن توقيع اتفاق للسلام في أبيدجان انتهت بمقتضاه حرب أهلية دامت ست سنوات. غير أن انقلابا وقع بعد ذلك أوقف بوحشية عودة اللاجئين. وفيما بعد، نجحت الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، التي تضم كوت ديفوار ضمن أعضائها، مقرونة بالتهديد بتوقيع جزاءات دولية، في إجبار قادة الانقلاب على إعادة السلطة إلى الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. وقد أدت حكومتها دورا أيضا في التوصل إلى التسوية التي أنهت الحرب الأهلية التي دامت سبع سنوات في ليبريا.

٤٩ - واستطردت قائلة إن تلك المبادرات تبين أن الدول الافريقية قادرة على تولي مسؤوليتها عن صون السلام والأمن في المنطقة. بيد أن تلك الدول بحاجة إلى الدعم الدولي، خصوصا عن طريق استراتيجيات التدخل. وأعربت عن اقتناع حكومتها بالحاجة إلى وجود قوة تدخل افريقية دائمة، وبأن هذا الدور يمكن أن يضطلع به في الوقت الحاضر فريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

٥٠ - واسترسلت قائلة إن رؤساء الدول والحكومات الأفارقة أنشأوا آلية لمنع المنازعات ومعالجتها وحلها في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٣، وإنها ممتنة للبلدان المتقدمة النمو التي أعربت عن استعدادها لتقديم الدعم المادي والسوقي في هذا الصدد.

٥١ - وأردفت قائلة إن البلدان الأفريقية، وهي مقبلة على الألفية الثالثة، تدرك إدراكا تاما ضرورة ديمقراطية الحكم واحترام حقوق الإنسان. بيد أن السلام له شروط أساسية أخرى، تشمل فيما تشمل التوزيع المنصف للموارد؛ والتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ وتيسر الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم للجميع. والدول الأفريقية تجاهد حاليا من أجل تحقيق تلك الأهداف، حيث أن الإخفاق في ذلك مؤداه حدوث اضطراب اجتماعي ومواجهات دامية، ولكن هذه الدول بحاجة ماسة إلى الدعم من المجتمع الدولي. والتصدي لتحدي العولمة، يقتضي توثيق التعاون الاقتصادي في المنطقة. ويجب أن تسهم الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين في تلك العملية. فالخطط الإنمائية العديدة المنفذة في أفريقيا تكاد تكون غير ذات أثر حقيقي حتى الآن على الفقر، الذي هو السبب الأساسي لجميع العلل التي تعانيها القارة. ويلزم وضع خطة مارشال لأفريقيا لمعالجة هذه المشكلة وبالتالي منع نشوب مزيد من المنازعات، وبذا يتفادى ما يتكبد من مصروفات في عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية فضلا عن تفادي الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية.

٥٢ - واستطردت قائلة إنه لكي تتيسر عودة اللاجئين يلزم ضمان أمنهم والمساعدة على إعادة إدماجهم في أوطانهم. ويجب على حكومات بلدان المنشأ أن تنفذ سياسات لتحقيق المصالحة الوطنية، بينما يجب على المنظمات الدولية أن تكفل توفير الإسكان الملائم والخدمات الاجتماعية الأساسية للاجئين وتزويدهم بالوسائل التي تمكنهم من إعالة أنفسهم. وأعربت عن امتنانها لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، لما تضطلع به تلك الجهات من أعمال لصالح اللاجئين والعائدين.

٥٣ - وأضافت قائلة إن الطريقة المثلى لمعالجة مشكلة اللاجئين معالجة جوهرية لا تتمثل في تقديم المعونة الإنسانية العاجلة بل في تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥٤ - **السيدة دوران** (فنزويلا): قالت إن مشكلة اللاجئين يجب أن ينظر فيها في سياق عام لا يقتصر على البعد الإنساني وحده، بل يشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية. واسترسلت قائلة إنه في حين أنه مما يثلج الصدر ملاحظة ما حدث من انخفاض في عدد اللاجئين في العالم، فإن وفدها يشعر بالقلق إزاء الازدياد في عدد المشردين داخليا من جراء تجدد بعض المنازعات ونشوب منازعات جديدة أخرى. ويجب أن يكون هدف الحماية الدولية هو كفالة الحقوق الأساسية للاجئين، وينبغي أن تكون مرتبطة على نحو وثيق بعملية البحث عن حلول دائمة لمشاكلهم. وفي حين أن العودة الطوعية هي الحل الأفضل، فإنها لا تكون دائما الحل الممكن، بسبب عوامل كثيرة تتجاوز ولاية المفوضية وترتبط بالاستقرار السياسي والأحوال الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنشأ. وشددت في هذا الصدد على ضرورة اتخاذ إجراء لمنع حدوث مزيد من عمليات التشريد القسري للسكان، لا عن طريق المفوضية فحسب، بل عن طريق المنظمات الإنسانية الأخرى ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنمائية أيضا.

٥٥ - واستطردت قائلة إن المجتمع الدولي يلزم أن يكون ملما بالأسباب التي تثير المنازعات؛ وينبغي له أن يعمل على تحقيق هذا الهدف، وأن ينفذ تدابير تستهدف منع حدوث تدفقات اللاجئين الضخمة. وأعربت عن تأييد وفدها لجهود المفوضية التي تواصل بها تعزيز درجة تأهبها وقدرتها على التدخل في حالات الطوارئ، فضلا عن تنسيق أنشطتها مع المنظمات الأخرى في الميدان. والحاجة تدعو إلى مزيد من المشاركة من جانب الهيئات المالية والإنمائية في عملية البحث عن حلول دائمة وتهيئة الأجواء الملائمة للإعادة إلى الوطن.

٥٦ - وأردفت قائلة إن الحق في اللجوء يجب أن يمنح دون أي تمييز، حينما يكون منحه وفقا لمبادئ القانون الدولي المقررة. وأحد الأسباب الرئيسية لتحركات السكان هي الانتهاكات الخطيرة التي تحدث لحقوق الإنسان، إما في المراحل الأولى من الأزمات أو خلال عملية بناء السلام التي تعقب انتهاء المنازعات. وأشادت بالمفوضية لما تضطلع به من أنشطة في مجال تعزيز الوعي العام عن طريق تحسين الفهم لمشاكل اللاجئين، ولما تبذله من مساع لتأمين تطبيق قواعد القانون الدولي ذات الصلة.

٥٧ - **السيدة ليغويلا** (بوتسوانا): تكلمت بالنيابة عن البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقالت إن حالة اللاجئين قد تدهورت على مدى الإثني عشر شهرا الماضية، وإن المجتمع الدولي لم يهتد بعد إلى حل موفق لهذه المشكلة. واسترسلت قائلة إن وفدها وإن كان يشيد بتقرير المفوضة السامية (A/52/12 و Add.1)، فإنه يأسف لعدم إبراز التقرير للأنشطة المضطلع بها في بلدان المنشأ وبلدان اللجوء. فبلدان المنشأ يمكن أن تفعل الكثير لمعالجة مشكلة اللاجئين والمشردين، التي تمثل في معظمها نتيجة مباشرة للمنازعات التي يسببها التناحر الأهلي والتعصب السياسي والعرقي والديني والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان، وكلها أمور لا تغتفر.

٥٨ - واستطردت قائلة إن البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تجابهها بصورة مستمرة المشاكل المرتبطة بالإعادة إلى الوطن. والعودة الطوعية هي أكثر الحلول استدامة، ولكن الأحوال في بلدان المنشأ يلزم أن تكون مواتية بدرجة كافية لتمكين اللاجئين من العودة الطوعية إلى وطنهم. وتلك مسؤولية بلدان المنشأ، التي عليها أن تنشئ برامج لإعادة التوطين، بمعونة من المجتمع الدولي، تيسيرا لإعادة إدماج العائدين في مجتمعاتهم.

٥٩ - وأردفت قائلة إن الإعادة إلى الوطن كثيرا ما ينتج عنها من المشاكل أكثر مما تحله، وذلك بالنسبة للأشخاص المعادين إلى أوطانهم ولبلدان المنشأ. فإعادة التوطين وإعادة الإدماج في المجتمع يمكن أن تسببا من الآلام مثلما تسببه الحياة في المنفى، خصوصا إذا ما أعيد توطين العائدين في أماكن تعرضت فيها البنية الأساسية لتلف شديد، وأصبحت مفتقرة بالتالي إلى المرافق الأساسية، أو تشيع فيها الألغام الأرضية. وذكرت أن وفدها يعلق أهمية كبيرة على إزالة الألغام بوصفها شرطا أساسيا للعودة الآمنة للاجئين ولإعادة توطينهم. وبعض البلدان في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية تستضيف أعدادا كبيرة من الأشخاص المبتوري الأعضاء من جراء الإصابة المباشرة من الألغام الأرضية، وكثير منهم من النساء والأطفال. ومجرد الإقدام في بعض تلك البلدان على إعداد قطعة أرض لزراعة القوت أو ترك الأولاد يخرجون للعب ينطوي على خطر الموت أو الإصابة الخطيرة. ويلزم توفير الموارد البشرية والمالية من أجل الاضطلاع بمهمة إزالة الألغام التي تتسم بشدة البطء

وجسامة الخطورة، ويجب تنفيذ هذه المهمة عن طريق برامج مسيرة محليا في البلدان المتضررة. وحثت المجتمع الدولي على المساعدة في عملية الإنعاش والتنمية العامة للبلدان المضيفة المنكوبة بتلك المشكلة.

٦٠ - واسترسلت قائلة إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترحب بمختلف المبادرات المتخذة في مجال تطوير وسائل التأهب والتصدي لحالات الطوارئ، وتشيد بالأعمال التي يضطلع بها الجهاز الرئيسي لآلية منع المنازعات وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي تتمثل ولايتها في إيجاد حلول عملية لشتى حالات النزاع في أفريقيا. والأغلبية الساحقة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا ناشئة عن حالات النزاع، لا عن الكوارث الطبيعية. ويوجد في أفريقيا أكبر عدد من اللاجئين والمشردين في العالم. وهذا يوضح الأهمية البالغة للدبلوماسية الوقائية والتخطيط لحالات الطوارئ وتطوير نظم الإنذار المبكر. فلا يمكن كسر حلقة النزاع إلا إذا أمكن التنبؤ بنشوب المنازعات وأمكن بالتالي منع اندلاعها.

٦١ - وأعربت عن ثناء وفدها على المفوضة السامية وموظفيها لما يبدونه من تفان وإنكار للذات من أجل قضية اللاجئين وما يبذلونه من جهود لا تكل لتخفيف المحنة المفجعة التي تلم بهؤلاء البشر التعساء. وناشدت المجتمع الدولي ألا يتراجع عن حماية اللاجئين والمشردين ومساعدتهم بكل الطرق الممكنة.

٦٢ - واستطردت قائلة إن الموارد الثمينة التي كان ينبغي أن تستغل في التنمية يجري تحويلها عن هذا الهدف إما لإطفاء نيران المنازعات أو لإعالة الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمشردين. وأضافت قائلة إن المجتمع الدولي يجب أن يعمل جاهدا على كفالة إنهاء هذا الوضع التعس.

٦٣ - **السيد شاتسر** (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): أشار إلى أن المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة والمفوضة السامية قد وقّعا مؤخرا مذكرة تفاهم توفر إطارا ممتازا للتعاون بأنواعه التقليدية والجديدة، وقال إن تلك الوثيقة ستساعد على إرشاد موظفي المنظمة الدولية للهجرة على صعيدي الميدان والمقر بشأن المسائل المتصلة بفئات المهاجرين أو اللاجئين الذين تتكامل بشأنهم ولايات المنظمتين أو اختصاصاتهما.

٦٤ - وأردف قائلا إن إعادة المرفوضين من ملتمسي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين هي أحد تلك المجالات الحساسة. وما برحت المنظمتان تؤكدان منذ وقت طويل على أن تلك الإعادة أمر ضروري لكفالة الاحترام لنظام اللجوء. وتشكل تلك الإعادة أيضا عنصرا مهما من عناصر نظام أوسع نطاقا هو نظام الهجرة. ولكي يكون هذا النظام متمتعا بالمصداقية يلزم أن يوازن بين العناصر الإيجابية والسلبية للهجرة الدولية بالنسبة للبلدان المرسلة وبلدان العبور والبلدان المستقبلة وبالنسبة للمهاجرين أنفسهم. وكل هذه العوامل تعزز قضية التعاون الدولي في مجال إدارة الهجرة.

٦٥ - واستطرد قائلا إن تنسيق الأنشطة الإنسانية والتنسيق بين أنشطة إنقاذ الأرواح والأنشطة الإنمائية أمران مهمان أهمية بالغة لأي منظمة كالمنظمة الدولية للهجرة، التي تشارك مشاركة نشطة في مختلف هيئات التنسيق التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي قامت أيضا في الآونة الأخيرة بتعزيز تعاونها على الصعيد الميداني مع الشركاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

٦٦ - وأردف قائلا إن السنوات الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في النشاط البرنامجي للمنظمة الدولية للهجرة بشأن المشردين داخليا، وإن المنظمة تضطلع حاليا بعدد من تلك العمليات، أبرزها العملية المضطلع بها في أنغولا. وقد ركزت تلك العملية طوال الأشهر الستة الماضية على المساعدة في إعادة الجنود المسرحين وأسرهم وإدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية، وهو ما يشكل أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للسلام في أنغولا. وفي هذه العملية المعقدة، التي قدمت المنظمة في إطارها المساعدة إلى ٠٠٠ ١١٥ شخص حتى الآن، هناك مشكلة رئيسية واحدة هي التي لا تزال تربك عملها، ألا وهي الاضطرار إلى الاعتماد على التبرعات من أجل إتمام عملية كانت تعتمد في بدايتها على أموال من الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام. وهذا يجعل التخطيط أمرا بالغ الصعوبة، ويضيف مزيدا من التوتر إلى الحالة السياسية الشديدة التقلب. وتشعر المنظمة بقلق شديد من الطريقة التي يتوقع بها من مثل تلك العمليات أن تنجح اعتمادا على التمويل التطوعي. ونبه إلى أن التنفيذ الناجح للتسريح يكون في كثير من الحالات شرطا أساسيا لعودة الفئات الأخرى، بما في ذلك اللاجئون والسكان المدنيون المشردون داخليا.

٦٧ - واستطرد قائلا إنه مع تزايد عدد الحكومات التي تجاهد في مجابهة المسائل المعقدة المتعلقة بالتحركات البشرية الدولية، يحق لهذه الحكومات أن تتوقع من أي نظام إصلاحي متعدد الأطراف أن ينهج نهجا تعاونيا فعالا يركز على الحلول. وأضاف قائلا إن المنظمة الدولية للهجرة على استعداد لمجابهة هذا التحدي في شراكة نشطة مع المفوضة السامية والجهات الأخرى الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة المشاركة في النظام الإنساني الدولي.

٦٨ - **السيد تيسيما** (اثيوبيا): لاحظ أن عدد اللاجئين والمشردين في أنحاء العالم، في هذه اللحظة التي تقترب فيها الألفية الثانية من نهايتها، يكافئ عدد السكان في أي بلد من البلدان المتوسطة الحجم. وقال إن معظم هؤلاء يوجدون في البلدان النامية، التي لا تكاد تتحمل التكلفة الناجمة عن هذا التدفق الهائل من البشر. وتتأثر افريقيا بهذه المشكلة أسوأ الأثر؛ إذ يوجد في افريقيا سبعة من البلدان العشرة التي تشكل المصادر الرئيسية للاجئين في العالم، كما أن بها خمسة من البلدان العشرة التي تتصدر قائمة بلدان اللجوء.

٦٩ - واستطرد قائلا إن من المؤلم أن المحنة التي تحيق بمعظم اللاجئين لا تبدو عليها أمارات الانفراج، بل إن بعض المشاكل بدأت تتخذ طابع الدوام. ومشكلة اللاجئين مشكلة ذات حد مزدوج، إذ أن معظم العبء الناجم عن التكاليف الضخمة لمساعدة اللاجئين يقع على عاتق بلدان اللجوء. وبلدان اللجوء في افريقيا هي أيضا من أشد البلدان فقرا في العالم، وقد أصبح نفاد العطف الناجم عن الإرهاق ظاهرة أكثر وضوحا في بعض أجزاء من أفريقيا. أما المساعدة الدولية، فإن من الواضح أن الإرهاق الذي أصاب المانحين جعل المساهمات الموجهة إلى رعاية اللاجئين تتناقص، وهو تطور يبعث على الانزعاج بالنظر إلى أن النسبة الغالبة من ضحايا أزمات اللاجئين هم من الأطفال والنساء.

٧٠ - وأردف قائلا إن مشكلة اللاجئين في القرن الأفريقي قد طال أمدها لدرجة يبدو معها أن العالم فقد اهتمامه بها، على الرغم من أنه لا يزال يوجد في تلك المنطقة وحدها أكثر من مليون من اللاجئين. وناشد

المجتمع الدولي الاستمرار فيما يقدمه من المساعدة. وأشاد بالترتيب التعاوني الذي وضعته المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف إيجاد حل دائم وشامل للمشكلة.

٧١ - واستطرد قائلا إن اثيوبيا ظلت طوال السنوات الست الماضية تستقبل تدفقا مستمرا من اللاجئين من البلدان المجاورة؛ بحيث أصبح عدد اللاجئين في إثيوبيا يقارب حاليا ٠٠٠ ٣٤٠ لاجئ، الأغلبية الكبرى منهم صوماليون. كما بدأ تدفق جديد من اللاجئين الصوماليين إلى جنوبي إثيوبيا في أيار/ مايو ١٩٩٧. وتعمل المفوضية، بالتشاور مع حكومة إثيوبيا، على تشجيع العودة الطوعية للاجئين الصوماليين الى مناطق في الصومال ثبت أنها مناطق مأمونة. وتوجد هذه المناطق أساسا في شمال غربي الصومال، حيث ينفذ حاليا برنامج نموذجي للإعادة إلى الوطن، يتوقع أن يعيد عددا من الصوماليين يصل إلى ٠٠٠ ٤٠ شخص إلى وطنهم بحلول نهاية عام ١٩٩٧.

٧٢ - واسترسل قائلا إن التقدم الراهن الذي تحرزه الجهود الرامية إلى استعادة السلام في الصومال يثير تفاؤلا مشوبا بالحذر بشأن إعادة اللاجئين، ولكن المفوضية تحتاج إلى الأموال الكافية لذلك. وأعلن أن الحكومة الاثيوبية تناشد المجتمع الدولي تقديم مساعدات إضافية، تخصص أساسا لبرامج الإنعاش وإعادة الإدماج. وعلى الرغم من ذلك، سيظل يوجد في المدى القريب أعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين في إثيوبيا تلزم العناية بهم إلى أن يوجد حل دائم لمشكلتهم. والوضع الراهن لهؤلاء اللاجئين وضع بالغ الخطر، حيث أن مخيماتهم تعاني نقصا شديدا في المياه، كثيرا ما يؤثر على صحة الأطفال وحالتهم التغذوية، وبخاصة الأطفال الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات.

٧٣ - وأردف قائلا إن اللاجئين السودانيين الموجودين في مستوطنات في غربي إثيوبيا هم أكبر مجموعة بعد مجموعة اللاجئين الصوماليين، إذ يقارب عددهم ٥٠٠ ٣٨ شخص. وهؤلاء اللاجئون فروا من جنوب السودان بسبب الحرب الأهلية والمجاعة. ويجري تقديم المساعدة إلى هؤلاء اللاجئين بتوفير إمدادات الأغذية الأساسية، وتوفر لهم بعض الأراضي في إطار مشروع للاستيطان المحلي، حيث أنهم يستقرون في مناطق تنطوي على إمكانية الاستغلال في الإنتاج الزراعي.

٧٤ - ووصف حالة إثيوبيا بأنها حالة فريدة، إذ أنها تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين، الى جانب استقبال الأعداد الكبيرة من مواطنيها الذين كانوا لاجئين سابقا في البلدان المجاورة. وقد عاد إلى إثيوبيا منذ عام ١٩٩١ عدد يقارب مليونا من اللاجئين الاثيوبيين. وقد بذلت إثيوبيا الكثير لتهيئة المجال وإيجاد بيئة مواتية لعودة مواطنيها عودة آمنة. والتحدي المتبقي في هذا المجال هو جعل العائدين يبلغون مرحلة الاعتماد التام على النفس، وهو أمر يحتاج الى مساعدة كبيرة لا يزال جاريا التماسها.

٧٥ - واستطرد قائلا إنه يكاد لا يكون هناك ما هو أشد على المرء من أن يقتلع من جذوره ويصبح لاجئا في بلاد أخرى. وبالمثل، يكاد لا يوجد من المشاكل ما يفوق في صعوبة معالجته مشكلة عدم القدرة على مواجهة الأعباء الناجمة عن استقبال تدفق هائل من البشر. وهذا الأمر أشد وطأة على بعض البلدان النامية، التي تتحمل عبء مشكلة اللاجئين بجانبيها معا. ولا يكفي الانفعال من الصور المفجعة التي تعرض عن اللاجئين ثم نسيان أمرهم برمته بمجرد أن تختفي أخبارهم من العناوين الرئيسية. والبحث عن حلول دائمة يحتاج إلى تكريس

الانتباه بدرجة تفوق مجرد الهرولة الى توفير المساعدة الانسانية. ويكمن جوهر الحل في منع تلك الأزمات من أن تحدث. وهناك دور رئيسي ينبغي أن تؤديه بلدان المنشأ وبلدان اللجوء، وكذلك المجتمع الدولي، في أنشطة الوقاية والتماس الحلول وإعادة الإدماج والإعادة الى الوطن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.